

الدولة المخزنية قبل الحماية

ان التطرق للدولة المخزنية المغربية في عهد ما قبل الحماية الاجنبية، يفرض بالضرورة تحديد طبيعة القاعدة الاجتماعية التي تعتمد عليها هذه الدولة وتدافع عن مصالحها في نفس الوقت، وهذا يقودنا بالضرورة أيضا، الى التطرق الى اشكالية تواجد الطبقة الاقطاعية في مغرب ما قبل الحماية، وبشكل أعم وأشمل : تحديد طبيعة التشكيلة الاجتماعية التي سادت خلال هذه المرحلة...

وإذا كان المجال لا يسع هنا للتطرق لهذا الموضوع رغم أهميته النظرية الاكيدة، فاننا نرى من الضروري - ونحن نتعرض لوضعية الدولة المخزنية - التأكيد على بعض الحقائق التاريخية والموضوعية، التي لا يمكن الطعن فيها مهما بلغ الاجتهاد التنظيري، وكيفما كانت التدقيقات الاكاديمية، وهذه الحقائق هي :

أولا : الارتباط الجدلي بين دولة المخزن وقاعدتها الاجتماعية التي تمكنت من هيكلتها نفسها في شكل طبقة اقطاعية، على الاقل ابتداءً من قيام دولة السعديين وبعدها دولة العلويين، تتكون من فئة الملاكين العقاريين، وفئة التجار الكبار ورجال الحكم والاعيان في المدن، وفئة "الشرفة" ورجال الزوايا المساندة للحكم والتابعة له . وهذه الطبقة، التي تضم هذه الفئات ذات المصالح المشتركة، لا يمكن وصفها بشيء آخر سوى أنها اقطاعية .

ثانيا : أما محاولة المقارنة الجامدة بين أوضاع هذه الطبقة، وأوضاع الاقطاعية التي عرفت بأوروبا، فهي محاولة خاسرة من أساسها، إذ أن كلا منهما نتاج تطور

من جلبها وظيفتها الرئيسية والدائمة. ويتكامل هذا الاستغلال الفاحش عن طريق الضرائب مع ما يمارسه الملاكون الإقطاعيون تحت رعاية المخزن، من علاقات إنتاجية إقطاعية عرضت جماهير "الخماسة" و"الخبازة" لابتساح أنواع الاستغلال والاستعباد، تلك الجماهير التي لم تكن أوضاعها تختلف في العمق والجوهر عن أوضاع "الافتنان" وذلك بغض النظر عن الجانب القانوني الشكلي. وهذا التكامل بين نظام الجبايات وعلاقة الانتاج الفلاحي الإقطاعية، هو الذي جعل من وظيفة الاستغلال، وظيفة أساسية وظاهرة بارزة لدى الدولة المخزنية.

الدولة المخزنية: أداة لصيانة الدولة الإقطاعية

أما الظاهرة البارزة الثانية، فهي ظاهرة العنف وعدم الاستقرار، التي ترجع أسبابها من جهة، الى المقاومة الشعبية المستمرة التي تقوم بها القبائل لتضييق دائرة "بلاد المخزن" وتحرير مناطقها من قبضته، وبالتالي وضع حد للجبايات والاستغلال، واسترجاع العلاقات التضامنية والتعاضدية داخل القبيلة، ومن جهة أخرى، الى العمل الذي يقوم به المخزن هو نفسه، للحفاظ على هذه الظاهرة — ظاهرة عدم الاستقرار — لأنه يستفيد منها...

وهكذا، فإن المنطق المخزني يرى في الضرائب والجبايات غنيمة تؤخذ بواسطة الحرب ("الحركة")، كما يرى في التهديد والقمع المستمرين، وسيلة لتخويف الفلاح والدفع به الى "الاحتما" برجال الطبقة الحاكمة، وعن طريق ذلك، خلق شبكة من العلاقات الحمائية والمشخصة، تبدأ عند الفلاح لتصل الى قمة السلطة، أي أن نظام العنف والتخويف هذا، يدفع بالضعفاء الى "الاحتما" بالاقوياء محلياً، الذين يشكلون إقطاعيات محلية تعمل السلطة بدورها على شد التوازن فيما بينها عن طريق الترغيب والترهيب. فنراها تارة تقتطع الاراضي لفائدة بعض رؤساء القبائل والمجموعات بهدف دمجه في جهاز الدولة، وتارة أخرى تعمل على ضرب مصالح البعض الآخر، واضعاف القبائل وتشتيتها عملاً بشعارها الدائم: "فرّق تسد". وهكذا، يعمل المخزن باستمرار على ممارسة العنف والتهديد وتكوين حالة من عدم الاستقرار الدائمة، حفاظاً على التوازن الذي يقوم النظام الإقطاعي على أساسه، وتلك هي الوظيفة الثانية الأساسية لجهاز الدولة المخزنية، أي الحفاظ اجمالاً على استمرارية النظام الإقطاعي بكل وسائل الإكراه الممكنة.

طبيعة الحكم

وهذه الوظائف الأساسية التي خولت لجهاز الدولة المخزنية، تنسجم تمام

تاريخي خاص، في حين أن قاسمهما المشترك يبقى هو علاقتهما مع باقي الجماهير، تلك العلاقة المبنية على الاستغلال الإقطاعي، واللجوء الى الغزو العسكري وشتى أشكال البطش والاكراه لفرض هذا النوع من الاستغلال وذلك النوع من العلاقات الاجتماعية. واذ نكتفي من خلال هذا العرض، بالتطرق لبعض مظاهر الدولة المخزنية والوظائف التي قامت بها، فإن هذا العمل في حد ذاته، يعتبر مساهمة في توضيح جانب من الإشكالات النظرية السالفة الذكر.

الدولة المخزنية أداة استغلال

هذه هي بدون شك الظاهرة الأساسية التي امتازت بها الدولة المخزنية التي لم توجد أساساً الا لخدمة مصالح النخبة الإقطاعية التي تخضع باقي الجماهير لكل أنواع الاستغلال والقهر والاهانة. وبما أن المخزن لا يتمكن من فرض نفسه الا بواسطة القوة والغزو العسكري، فإنه يرى "بلاد المخزن" التي يسيطر عليها بالقوة — والتي تتغير حدودها مع تغير ميزان القوى العسكرية بينه وبين الشعب — عبارة عن بلاد محتلة، أرضها ملك للدولة، وسكانها معرضون لكل أنواع الغرائب والضرائب التي يختلف حجمها ونوعيتها مع اختلاف درجة الارتباط بالمخزن.

ومن البديهي، والحالة هذه، أن يكون "الغزاة"، أي الملاكين الإقطاعيين وزمرة التجار الكبار و"الشرفة"، كلهم مغفّين من جميع الضرائب، في حين أن الجماهير الشعبية تتعرض لشتى أنواع الجبايات التعسفية، نذكر من بينها على سبيل المثال:

— "الغريضة" التي تختلف طبيعتها وحجمها ودوريتها (سنوية، شهرية أو أسبوعية) مع تغير مزاج "الشيخ" أو "القائد" المحليين.

— "السخرة" التي يأخذها "المخازنية" بمناسبة قيامهم بجمع الضرائب...

— "الغرامة": في حالة وقوع حدث يسيء لرجال المخزن (وفاة أحدهم أو إحدى ماشياتهم) أو في حالة حدوث إجرام لم يتم العثور على مرتكبه، فإن القبيلة المعنية تؤدى بشكل جماعي ضريبة "الغرامة"، التي تحدد أيضاً بشكل مزاجي حسب خطورة الحدث.

— "المونة": وتعني تموين وتلبية كل حاجيات الموظفين العسكريين أو المدنيين اذا ما أتوا الى القبيلة لمعالجة مشكلة من المشاكل. ويختلف حجم هذه الضريبة مع اختلاف نوعية وأهمية هؤلاء الموظفين.

— "الهدية": وتقدم سنوياً بشكل إجباري للسلطان، كما يتم تحديد حجمها مسبقاً.

هذه بعض النماذج عن الضرائب والجبايات التي جعلت الدولة المخزنية

المستمرة. وتتم مركزة شؤون هذا الجيش المخصص في القمع الداخلي في اطار الوزارة المكلفة بتسييره وتمويله، والتي يرأسها "وزير الحرب"، مع العلم أن السلطان يبقى صاحب الحل والعقد بهذا الشأن. ولقد عمل بعض السلاطنة (المنصور الذهبي أو اسماعيل مثلاً) على تقوية هذا الجهاز وتنظيمه بشكل يستجيب مع أهدافه القمعية بالفعالية المطلوبة، ويجنب النكسات أو التمردات الداخلية، ومن أجل ذلك عملوا على بناء عموده الفخري من الأجانب، سواء منهم العبيد الأفريقيين المغلوبين على أمرهم والمربوطين عضواً بالقصر، أو في مرحلة لاحقة، الأوروبيين المستعمرين الذين أوكلت لهم مراكز التآطير والتوجيه داخل هذا الجيش.

أما بالنسبة للجهاز الإداري، فإن مهامه لم تكن تتجاوز تحقيق هدفين أساسيين: تمكين المخزن من الموارد الضرورية لاستمرار بقائه عن طريق جمع الضرائب - مع ممارسة الضغوط اللازمة لذلك - من جهة، ومن جهة ثانية تمكين الاقطاعية من صيانة وتوسيع أملاكها الخاصة عن طريق الوظيفة واستغلال النفوذ. ولتحقيق هذين الهدفين لم يكن المخزن بحاجة إلى مؤسسات، بل اقتصر على تنظيم جهازه الإداري بشكل هرمي مشخص عن طريق تعيين القواد الكبار في البوادي والباشوات في المدن، الذين يعينون بدورهم "الشيخوخ" و"المقدمين" المكلفين بجمع الضرائب في البوادي، و"الامان" و"المتحسبين" المكلفين بنفس الدور في المدن. ويعتمد المخزن في استقطاب رجاله على رؤساء القبائل بالنسبة للبوادي - أما بواسطة الاكراه أو بالاغراء - وعلى العائلات الكبيرة والوجهاً بالمدينة، يخضعون كلهم للهرم الإداري، الذي يأتي على رأسه السلطان نفسه. ولا يخضع تعيين كل هؤلاء الموظفين لأي مقياس من المقاييس المحددة (كالكفاءة مثلاً) بل أن النفوذ والعلاقات الشخصية وحدهما يتحكمان في هذا التعيين. وبما أن وظيفة رجال المخزن مبنية بالأساس على الابتزاز والاستغلال، فإن منطق الدولة يخول لهم كل الصلاحيات لتنمية مصالحهم الشخصية بكل الوسائل التي يرونها ملائمة، شريطة أن تؤدي للمخزن "الواجبات المطلوبة". وهكذا، فغالبا ما يكون تعيين قائد منطقة في البداية مثلاً، مقروناً بتحديد مسبق لحجم الجبايات التي يجب أن يؤديها للسلطة المركزية سنوياً، على أن تترك له كامل الحرية لنهب وسلب السكان المحليين على هواه... وهذا ما جعل من الوظيفة الإدارية داخل جهاز الدولة المخزنية هدفاً في حد ذاته بالنسبة للاقطاعيين، إذ أن الوصول إليه يسمح بالمزيد من الاستفادة وتنمية المصالح الذاتية، وذلك بعيداً كل البعد عن الاهتمام بحسن سير الإدارة أو بأوضاع المواطنين. وهذا أيضاً ما جعل من الرشوة أسلوباً قائماً ومشروعاً ضمن اطار أساليب المخزن في الحكم، من القاعدة إلى القمة.

وتجدر الإشارة إلى أن مجمل هذه المناصب والوظائف كانت بطبيعة الحال، محط التسابق والتنافس المشخص فيما بين الاقطاعيين والوجهاً المحليين، الذين لا يتورعون في استعمال كل الوسائل للوصول إلى أهدافهم (الرشوة، استغلال النفوذ،

الانسجام مع طبيعة الحكم الاقطاعي في عهد ما قبل الحماية، باعتباره حكماً مطلقاً في مبدئه ومن أساسه، يفرض نفسه بقوة السلاح، وحتى داخل نفس السلالة، فإن الاستيلاء على الحكم، غالباً ما كان يتم عن طريق الاقتتال فيما بين المتنافسين على العرش، ويجسد مظهرياً كل السلطات في شخص السلطان المالك للأرض ومن عليها، عملاً بالمقولة: "السلطان له رعايا، والرعايا لهم سلطانهم"...

والشيء الذي يعمق هذه الطبيعة المطلقة، هو من جهة وراثية الحكم، إذ أنه يعتبر ملكاً للعائلة التي نالتة بالقوة، ومن جهة أخرى الايديولوجية الغيبية التي يعتمد عليها، واستعماله للدين الاسلامي بما فيه خدمة لاستمراريته، معتمداً في ذلك على انتساب "شريف" وهمي وزائف في جل الاحيان، لفرض نفسه كحكم منزل تتجاوز شرعيته اطار المجتمع الذي يسود فيه، وهو بالتالي حكم معصوم لا يمكن معارضته أو الطعن فيه... وأي اعتراض من هذا القبيل يستدعي القمع الدموي...

إن طبيعة النظام هذه، لم تترك للمواطنين أسلوباً آخر للدفاع عن انفسهم، عدى رفض السلطة المركزية وتحرير مناطقهم من قبضتها والتمرد الدائم عليها... وهذه الوضعية هي التي حددت الطابع الاساسي والدائم لجهاز الدولة المخزنية باعتبارها جهازاً مسخراً للاحتلال، بهدف الاستيلاء على كامل التراب الوطني واخضاع بلاد "السيبة" الرافضة للاحتلال وتواجهه من ضرائب وجبايات واستغلال اقطاعي من أجل أن تحافظ القبائل على طرق وأساليب الحياة الجماعية والعشائرية الخالية من الهيمنة المخزنية.

وإذا كان الحكم المخزني قد تمكن بين الفينة والأخرى من بسط نفوذ دولته على نطاق واسع (في عهد المنصور الذهبي واسماعيل والحسن الاول) فإنه لم يتمكن أبداً من القضاء على الهياكل القبلية الجماعية، وظلت بعض القبائل ترفض شرعيته، وتقاوم دخوله، وترفض أي تدخل في حياتها الاقتصادية والاجتماعية المسيرة ذاتياً، وهذا ما يطلق عليه المخزن مصطلح "بلاد السيبة".

جهاز الدولة

إن الدولة المخزنية، المنسجمة مع طبيعة الحكم الاقطاعي المطلقة، هي كأي دولة أخرى - جهاز مسخر لخدمة مصلحة الطبقة الاقطاعية التي أنجبتها، وتلبية حاجياتها، والحفاظ على بقائها، وتكريس وصيانة علاقة الاستغلال فيما بينها وبين بقية الشعب. ومن ثم، واستجابة لهذه الاغراض، فإن جهاز الدولة لم يكن يتعدى جهازين متكاملين الادوار، وهما الجهاز القمعي والجهاز الإداري.

فالجهاز القمعي كان يعتمد أساساً على تجنيد قبائل "الغيش" الموالية، لممارسة الحرب (الحركة) ضد جماهير الفلاحين، ويهدف اخماد الثورات المحلية

الجريمة، الخ...) ومن الطبيعي أيضا، أن يخلف هذا التنافس التناحري والمشخص بعض الضحايا الاقطاعيين علما بأن السلطة المركزية تستفيد من ذلك وتعمل باستمرار على شد التوازن الذي يسمح باستمرار النظام الاقطاعي ككل، وصيانة مصالح الطبقة الاقطاعية بشكل شامل.

الطبقة والدولة

وضرورة هذا التوازن الذي امتازت به الدولة المخزنية، تأتي من كون المخزن يعتمد على الاقطاعيين لتكريس الاستغلال من جهة، لكنه من جهة أخرى يعمل باستمرار على اضعاف وضرب أولئك الذين من شأنهم منافسة السلطة المركزية أو تهديدها، والنتيجة العملية لذلك، نجدها في كون العلاقة بين السلطة المركزية والاقطاعيين المحليين تخضع لعملية تغيير وهيكل مستمرة، يذهب ضحيتها البعض، ويرتقي بواسطتها البعض الآخر، الخ...

وإذا كانت السلطة المركزية، أي المخزن، هي في نهاية المطاف انعكاس شامل للسلطة الجزئية التي يملكها الاقطاعيون المحليون، وهي بالتالي نتاج مباشر لطبقتهم، إلا أنها تتمتع باستقلالية نسبية في التنفيذ، تجاه الفئات المكونة لهذه الطبقة، بل أنها تعيش من خلافاتها وصراعاتها، وبالتالي ضعفها الذي يجعلها تحت رحمة المخزن...

وإذا كانت هذه الظاهرة المتميزة، ظاهرة اذكاء الفتنة والبدعة وعدم الاستقرار، فإنها لا تمس في شيء العلاقة الجدلية بين الطبقة الاقطاعية ككل من جهة، ودولتها من جهة ثانية. فالدولة المخزنية كما أسلفنا، تشكلت ووجدت أساسا كأداة قمع في يد الطبقة الاقطاعية من أجل السيطرة على الأرض واستغلال واضطهاد من عليها... كما أن القاعدة الاجتماعية لهذه الدولة ليست الطبقة الاقطاعية بمختلف فئاتها من ملاكي أرض وتجار كبار و"شرفة"... بمعنى أن انتقاء ممثلي الطبقة للالتحاق بجهاز الدولة يتم داخل هذه الطبقة وليس خارجها. وهذا الانتقاء يتم بمقياس واحد ألا وهو القدرة على خدمة مصالح المخزن وخاصة جلب "زبائن" الضرائب التعسفية. فتعيين قائد مثلا، يخضع بالدرجة الأولى، لمدى قدرته على التأثير في قبيلته ومجموع القبائل المجاورة، ومن ثم الاعتماد في هذا الانتقاء على "العائلات الكبيرة"، أي ذات النفوذ المادى والمعنوى، التي تعمل بدورها على تقنين سلطتها المحلية بشكل وراثي، تلك السلطة التي تبسط نفوذها أحيانا على مناطق شاسعة وجماهير واسعة. وهكذا تكونت "سلالات" محلية من القواد والباشوات الذين يعتمد عليهم المخزن لانهم يتحكمون في قبائلهم ويجبون الضرائب الكثيرة ويقدمون الرجال للمشاركة في الحرب ("الحركة") ضد القبائل الأخرى...

★

وإذا كانت العلاقة الجدلية بين الطبقة الاقطاعية ككل ودولتها المخزنية علاقة ثابتة واضحة، فإن المخزن كنظام وكسلطة مركزية قد ظل يعيش تناقضا داخليا، إذ أنه بطبيعته يخشى تكوين وتقوية الاقطاعيات المحلية التي من شأنها أن تهدد وجوده - وهذا التناقض عاشته كل الانظمة الاقطاعية الغربية منها والشرقية - ولذلك نراه يعتمد العنف وعدم الاستقرار كأسلوب في الحكم ثابت ودائم، من شأنه أن يوفر التوازن اللازم ما بين خدمة الدولة لمصالح طبقتها من جهة، ومن جهة ثانية عدم تقوية هذه المصالح بالشكل الذي يهدد الدولة نفسها...

ومن أجل ذلك، نرى المخزن يحول باستمرار دون استقرار الملكية وتوسعها بشكل مفرط. فالمخزن يعتبر أن الأرض ملك السلطان، وكل عمل يرمي إلى استثمارها مدين للسلطان... إلا أن الطبيعة الجغرافية للبلاد، خاصة بالنسبة للمناطق النائية والجبلية، وتوزيع السكان على هذه المناطق، تجعل السلطان غير قادر على ممارسة السلطة بشكل مباشر، فيؤكلها للاقطاعيين المحليين الذين يجنون بعض فوائدها بالمناسبة. إلا أن اغتناء هؤلاء، وتوسع نفوذهم، يهدد المخزن باستمرار، الشيء الذي يجعل هذا الأخير يلجأ إلى تجريدهم من الملكية دوريا، وتسليط القمع القاسي على كل من تجاوز نفوذه وقوته حدود أمن المخزن، والعمل باستمرار على تقسيم الاقطاعيات الكبيرة وتحجيمها، وتشجيع التفرقة والتنافس التناحري في كل المستويات: فيما بين الاقطاعيات المحلية، وبين القبائل وروءائها، الخ... هذا إلى درجة أن عدم الاستقرار الناتج عن هذه الصراعات والمنافسات الداخلية، قد جعل الفوضى والابتزاز والرشوة والعنف يشقى أشكاله كلها ممارسات ترتقي إلى درجة أساليب دائمة في الحكم، وهذه هي الخاصية البارزة لدى المخزن. ولعل هذا هو الطابع البارز الذي تميزت به الدولة المخزنية كأداة في يد الطبقة الاقطاعية لقمع الجماهير وتكريس النهب والاستغلال.